

كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٧

الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٨

بشأن

تحديد الحد الأدنى لفترة دخل الإشتراك لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم والعاملين المصريين بالخارج

بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢١ صدر القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠١٧ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي، وي العمل به اعتباراً من ٢٠١٧/٧/١ وقد تضمن التعديل الآتي :-
نصت المادة الثالثة منه على " يستبدل بنص الملاحظة رقم (٣) من ملاحظات الجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ ، ونص الملاحظة رقم (٣) من ملاحظات الجدول رقم (١) من قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، النص الآتي :

" تلغى تباعاً فئات دخل الإشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الإشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ."

لذلك يتعين على مناطق ومكاتب الصندوق مراعاة ما يلى بكل دقة :-

- بالنسبة لشريحة دخل الإشتراك الشهري لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم:
أ- أصحاب الأعمال الذين لا يستخدمون عملاً تلغى تباعاً فئات دخل الإشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الإشتراك التأميني في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته.

ب - إذا كان يستخدم عملاً يشترط ألا يقل عن أكبر أجر إشتراك تأميني شهرياً مسدد على أساسه إشتراكات العاملين لديه .

ج - فئات دخل الإشتراك للعاملين المصريين بالخارج ، تلغى تباعاً فئات دخل الإشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الإشتراك التأميني في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته.

وعليه يكون الحد الأدنى لفترة دخل الإشتراك سواء لأصحاب الأعمال أو العاملين المصريين بالخارج اعتباراً من ٢٠١٧/٧/١ (٢٠١٧٥ جنية شهرياً) .

• على الأجهزة المختصة بالصندوق العمل بهذا الكتاب بكل دقة .

• وعلى الإدارات المركزية للشئون الإدارية إبلاغ هذا الكتاب لمن يتلزم بتنفيذها .

• وعلى قطاع الحاسبات والمعلومات إتخاذ ما يلزم نحو وضع هذا الكتاب موضع التنفيذ .

رئيس الصندوق



سامي عبدالهادى محمد